

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

عدم تطبيق آليات فك التشابك الرقابي على بيانات 2013

في الوقت الذي بدأت فيه الشركات التي تخضع لرقابة مزدوجة تقديم بيانات 2013 لتدقيقها، لاتزال مذكرة التفاهم لفك التشابك الرقابي حبيسة الأراج. وفي هذا السياق، قالت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» إن الإشكالية لا تكمن في توقع المذكرة التي لا تحتاج سوى إجراء بعض التعديلات المحدودة، ولكن الإشكالية أن المذكرة بعد التوقيع عليها من جانب «التجارة» و«هيئة الأسواق» ستحتاج إلى ترتيبات بين الجانبين، وهو ما يعني أن آليات التنفيذ ستأخذ بعض الوقت. ونكرت أنه من الوارد عدم تطبيق هذه الآليات على البيانات المالية لعام 2013، وأن هذه البيانات قد يتم تدقيقها في ظل الاختصاصات الرقابية المتداخلة.

شريف حمدي

لماذا على السوق أن تكون حالة شاذة لاقتصاد يراوح مكانه؟

هيئة الأسواق تغير لعبة الكبار نحو بورصة «رشيقة»

الحدث



بعيدا عن أجواء البورصة الكويتية غير الجميلة.. لطالما نسمي البورصات الأميركية إلى خلق مخفزات مبتكرة للتداول بدعوة فنانيين أو ممثلين أو مغنيين لإضفاء أجواء جميلة على المتعاملين بالبورصة وتخفيف التشنج الذي يعانيه يوميا مع ارتفاع وهبوط المؤشرات. وفي نهاية الأسبوع الماضي، تمت دعوة عارضات أزياء حضنات إلى بورصة نيويورك لإعطاء زخم إضافي للبورصات العالمية المرتفعة، كما تبين الصورة أعلاه لـ «رويتز»

أحمد بومري

حملت توصية مجلس إدارة شركة الصناعات المتحدة لعمومية الشركة السنوية بالانسحاب من سوق الكويت للأوراق المالية تاويلات عدة، إذ جاءت التوصية غريبة نوعا من شركة تتبع مجموعة مشاريع الكويت القابضة (كبيكو) ذات الأنشطة المتعددة وتعتبر بين أنجح نماذج المجموعات في الكويت والمنطقة، وفي العامين الماضيين، ومع تفعيل قانون هيئة أسواق المال خرجت شركات عدة من السوق وصل عددها إلى نحو 25 شركة، وكانت هناك 3 أسباب للخروج: إفلاس الشركة، أو التعثر وعدم تمكن الشركة من إعداد ميزانيتها الفصلية أو السنوية وعقد جمعياتها العمومية، أو انسحاب اختياري، علما أن الأسباب أعلاه كانت خلف أغلب المنسحبين من السوق. ورغم أن «الصناعات المتحدة» لم تعلن أسباب الانسحاب، فإن الأسباب أعلاه لا تنطبق عليها، فهي شركة رابحة، بل أنها وزعت هذه السنة 25% نقدا من أرباحها، ومدعومة من الشركة الأم «كبيكو» التي لم تتركها في عز الأزمة ورفعت رأسمالها ودخلت في زيادة رأس المال، وهذا أمر بات معروفا، فـ «كبيكو» دعمت أغلب شركاتها التابعة، لكن السوق لم يتفاعل مع كل ذلك، وظلت أسعار أسهمها، كما تقول مصادر من المجموعة، أقل من القيمة الدفترية ومقيمة بتقييمات

25 شركة انسحبت

من السوق..

«الصناعات المتحدة»

الحالة المختلفة فقط

على الهيئة أن تكشف

عن مصير الإحالات

للنيابة.. وإلا ضعفت

صورتها

شركات ناجحة تطالب

بمكافأته.. لا التركيز

فقط على النماذج

الفاشلة

لا تراه «كبيكو» عادلة. لكن بعيدا عن نموذج الصناعات المتحدة، يمكن رصد المؤشرات التالية فيما يجري في البورصة هذه الأيام: ● انتشر رأي آخر في السوق يقول أن الشركات القابضة والمجموعات العائلية، «الأخيرة الأكثر استحوادا على الشركات في البورصة»، بما تعمل في الفترة المقبلة على ضم شركاتها أو إخراجها من البورصة، مادامت الطريقة القديمة في التحكم بأسعار أسهمها لم تعد ممكنة في ظل قانون هيئة أسواق المال الذي يفرض على المستثمرين أن يقدموا عرضا لكل المساهمين في شركة ما، في حال كانت ملكيتهم تزيد على نسبة 30% من رأسمال الشركة، وأمام هذا الوضع، أصبح الصغار هو من يقودون البورصة، مادام الكبار ممنوعين. ● ربما تعتبر المرحلة المقبلة مرحلة معاكسة لقرات سابقة اشتهرت بتأسيس الشركات ثم إدراجها في البورصة، فمة من يعتبر ذلك غير صحي، فأحد أهداف هيئة الأسواق هو تشجيع الإدراج ورفع القيمة الرأسمالية للبورصة التي أصبحت ثالث أكبر سوق بالمنطقة وربما تهبط إلى المرتبة الرابعة، وقد يكون ذلك صحيحا في حالات قليلة كالصناعات المتحدة، لكن صحبا ورشيقا إذا أردنا أن نعرض قائمة الشركات المغلقة والمتعثرة التي خرجت في العام الماضي. ● تأسيسا على ما سبق، يفترض أن تعود إلى أساسيات إنشاء البورصات، فأهم أهداف البورصات أن يفتح التداول في أكبر نسبة من أسهم الشركات المتداولة، لا أن تتحول الشركات العائلية المغلقة إلى مدرجة مع إبقائها على نسبة سيطرة تزيد على 50% وتصل إلى 90% في بعضها، فهل هناك جدوى اقتصادية أو عند على الأفراد الباحثين عن فرص بديلة لإدراج أو استثمار أموالهم من بورصة مغلقة فالجدوى الكبرى لهذه الشركات بتأملها تلقائيا لدخول مناقصات حكومية بالمبارات.

● هناك تغيرات جوهرية يحدثها قانون هيئة الأسواق، ونحن اليوم نلمس هذه التغييرات، لا شك أن التداول يتأثر في السوق، حيث السيولة تراجعت مكانها منذ الصيف ولم تلحق البورصة الكويتية بالأسواق الإقليمية، وهذا ليس ذنب الهيئة وحدها كما يشاع من هنا وهناك، فالهيئة غير مسؤولة عن الدورة المستندية البطيئة للمشاريع في الأجهزة الحكومية، وعن الصراعات السياسية التي تلغى المشاريع الكبرى، ولا عن انخفاض الإنفاق الاستثماري، والإنفاق في الاقتصاد، فمثلا في دبي أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض القطاع العقاري هو السماح للاجئين بالتملك، وقد استفادت الشركات العقارية المدرجة هناك في السعودية، تتطلع مشاريع تنموية ضخمة كل أسبوع، والدولة باتت مطلوبة بتأمين وظائف للمواطنين بعد أن ارتفعت البطالة، وعليها ضخم سيولة في الاقتصاد بأسرع وقت، لذا فإن المقارنة مع الدولة المجاورة خاطئة.

● الكويت تتراجع في كل المؤشرات وهذا أمر تقوله جهات رقابية عالمية، وحتى المواطن العادي يقوله في كل ديوانية وعلى المأ في وسائل التواصل الاجتماعية، فلماذا يجب أن تكون البورصة حالة شاذة؟ وفي ظل هذا الوضع يبدو كافيا تداول 20 مليون دينار يوميا أو نحو 70 مليون دولار، مادامت الشركات التي تستحق الاستثمار لا تزيد على 40 شركة، وأغلب أسهم الأخيرة غير متاحة. ● إذا عدنا للسوراء قليلا فنجد أن ما رفع البورصة في بداية العام الماضي وحتى منتصفه هي المضاربة الضارة فقط: شركات تشارك أو تغض النظر عن مضاربي كبار يصنعون الوهم بأسهمها فيرفعونها. شركات تشتري وتبيع على أسهمها تحت نظريات وأهمية بان ما تقوم به متعارف عليه عالميا كصناعة سوق، وهو أمر يتنافى كليا مع المفاهيم العالمية لصناعة السوق، ما فعلته الهيئة هو قطع دابر المضاربة الضارة بالإحالات إلى الأسواق، هذا الأمر خلق خوفا من اللعب العشوائي للممارس لدى البعض، وهذا أمر صحي. ● لكن هل كل ما تقوم به الهيئة صحيحا؟ كلا بالطبع، فإن استمرار نهج الإحالة إلى النيابة من دون الإعلان من قبلها عما حدث لهذه الإحالات، سيضعف بلا شك صورة الهيئة كمرآة قوي غير قواعد اللعبة، خصوصا إذا كانت الإحالات تنتهي إلى عدم الكشف عن شيء. ● لا شك أن المطلوب من الهيئة أن تلعب أدوارا مهمة أخرى، فمثلا بدل أن تركز فقط على النماذج السيئة بالسوق، يمكنها أن تبرز النماذج الجيدة وهي موجودة أيضا، وهناك بعض الشركات الجيدة التي تنقل لنا استياءهم من البطء في الرد عليها، وتطالب بإعطائها أفضلية في المعاملة كمكافأة لها كنموذج ناجح وملتمز بالقانون، فالإسراع بالموافقة على تأسيس صندوق على سبيل المثال يمكن أن يساعد على زيادة السيولة بالسوق، والتقليل من الأوراق المطلوبة يمكن أن يختصر الوقت والجهد على إدارتها ويشغلها بأمور أخرى غير الرد على الهيئة.

لمن تصل إعلانات السوق؟

هناك أمر آخر متعلق بمن يصله إفصاح شركة ما عن تطور لديها، إذ أصبحت شبه ظاهرة أن نرى أسهمها ترتفع عند الافتتاح ثم يظهر إعلانا مؤثرا في البورصة عن الشركة بعد ذلك، فهل تنتبه الجهات الرقابية إلى الأطراف التي تصلها الإفصاحات قبل غيرها؟

انخفاض حاد متوقع بالسنوات الثلاث المقبلة.. وعلى البنوك تقليل الانكشاف تحذيرات رقابية من فقاعة «العقار الاستثماري»

العشرة الأولى من 2012، أي بارتفاع في السيولة بنحو 18,6% وتوقعت المصادر المذكورة أعلاه أن يتم مخاطبة الجهات الاستثمارية قريبا لتوجيهها نحو تقليل الاعتماد على الإقراض بضمن العقار الاستثماري وذلك كخطوة استباقية لأي مخاطر مستقبلية.

الفائدة في السنوات المقبلة، إذ ان الأفراد والشركات اقترضوا للاستثمار بالعقار الاستثماري بفائدة 5% تقريبا، وهي فائدة قريبة من العائد حاليا، وإن أي ارتفاع للفائدة سيؤدي إلى تعثر عملاء وحوث الفقاعة، وكانت جملة قيمة بيع العقود والسوالات التي تمت بالقطاع العقاري بنهاية العام الماضي نحو 3151,7 مليون دينار، مقارنة بنحو 2656 مليون دينار لبيوعات الأشهر

الآن من هذا الخطر، إذ اعتبروا أن هناك آلاف العمالة التي ستدخل البلاد في السنوات المقبلة آتية من قطاعات عدة تشهد نموا في مشاريعها، على رأسها القطاع النفطي، وهذا الأمر سيؤدي إلى توازن تقطعي العرض والطلب. وكانت جهات استشارية عدة، منها شركة الشمال للاستشارات الاقتصادية حذرت في وقت سابق من فقاعة في هذا القطاع في حال ارتفعت

الأزمة وحتى العامين السابقين. لكن مع اتساع المعروض من العقارات الاستثمارية وارتفاع أسعار الأراضي، فإن العوائد تتراجع حاليا وبلغت بين 5 إلى 6%، ما دفع ملاك هذه العقارات إلى رفع الأيجارات لتعويض التراجع في العائد. ومن بين المخاوف أيضا في ارتفاع المعروض، وهو دخول عرض كبير للبنائيات الاستثمارية في مناطق جديدة. لكن خبراء عقاريين اتصلت بهم «الأنباء»

منها قبل أن يبدأ الانخفاض. وقالت مصادر ذات صلة أن هناك احتمالا لظهور فقاعة في قطاع العقارات الاستثمارية، بعد ارتفاعها في السنوات الماضية على خلفية توجه المستثمرين إلى هذا النوع من العقارات باعتبار عوائده الأفضل وقارب 10%، وهي نسب لم توفرها الفرص المتاحة في السوق كالعوائد المصرفية وعوائد الأسهم في بدايات

محمود فاروق

علمت «الأنباء» أن مستشارين عالميين متخصصين استعان بهم إحدى الجهات الرقابية في الكويت، وتوصلت إلى أن أسعار العقارات الاستثمارية قد تشهد انخفاضا حادا في السنوات الثلاث المقبلة، وأن هذا الانخفاض سيشجع تعميمه على البنوك ذات الروهونات العقارية الكبيرة للتحوط

المنتجات النسائية الأعلى طلبا.. وكل شيء موجود بكبسة زر

المتسوقون الإلكترونيون بالكويت يتجاوزون المليون

نسبة تنامي الطلب على التسوق الإلكتروني بالكويت سنويا 15%

السلع الأكثر رواجاً

- النسائية 40%
- الأطعمة 30%
- الملابس 10%
- أخرى 20% (أكسسوارات - بضائع متنوعة)

أكثر من 2000 سلعة يتم تسويقها عبر وسائل التواصل الاجتماعي

1 بطاقات انتمانية 2 كاش 40%

60% عبر إنستغرام

30% عبر فيسبوك

10% عبر تويتر

وسيلتان للدفع

إعداد: شريف حمدي

شريف حمدي

بدأ التسوق الإلكتروني بالكويت يناهض طرق التسوق التقليدية. وحسب معلومات استقتها «الأنباء» من أطراف عدة، فإن خارطة التسوق الإلكتروني غيرت جذريا السوق الكويتية كما الأسواق العالمية، وأبرز المؤشرات كالتالي:

- ينمو الطلب على هذا النوع من التسوق في الكويت بنسبة 15% تقريبا سنويا، ما يجعله سوقا نشطا.
- حجم المتعاملين بالتسوق الإلكتروني بالكويت تجاوز مليون شخص تقريبا.
- أكثر من 500 صفحة إلكترونية باتت تروج لأكثر من 2000 سلعة متنوعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة بواقع 60% عبر إنستغرام، و30% عبر فيسبوك، و10% عبر تويتر.
- أكثر المنتجات التي تشهد رواجاً على الصفحات الإلكترونية هي المنتجات النسائية بنسبة 40%، تليها الأطعمة بنسبة 30%، والأجهزة المنزلية بنسبة 20%.
- هناك وسيلتان للدفع، البطاقات الائتمانية بنسبة 60%، الكاش بنسبة 40%. إذ إن الزبائن مازالوا يفضلون طلب منتجات إلكترونية لكن الدفع عند التسليم، وهو مؤشر بان الثقة ليست 100% حتى الآن بمواقع التسوق، خصوصا المحلية منها.